



# الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على [www.alanba.com.kw/Business](http://www.alanba.com.kw/Business)

## ترسية مناقصة من «نפט الكويت» على «سفن» بـ36 مليون دينار

أعلنت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن عن ترسية مناقصة من شركة «نפט الكويت» على «سفن» بقيمة 36,15 مليون دينار. وقالت الشركة في بيان على موقع البورصة أمس، إن المناقصة تتعلق بتنفيذ خدمات دعم لورش العمل لصالح شركة نفط الكويت. وأوضحت «سفن» أن الأثر المتوقع للصفقة هو تحقيق أرباح تشغيلية سيتم إدراجها ضمن البيانات المالية للشركة بداية عام 2018 حتى عام 2023.

## خلال السنوات الخمس الماضية.. أكبرها لـ «نפט الكويت» و«البتترول الوطنية»

# 85 مليون دينار مكافأة نهاية خدمة للوافدين في «النفط»

مكافأة نهاية الخدمة للوافدين في النفط خلال السنوات الخمس الماضية	
6.951.341 KWD	مؤسسة البترول الكويتية
32.528.074 KWD	شركة نفط الكويت
35.780.684 KWD	شركة البترول الوطنية الكويتية
3.323.452.533 KWD	الشركة الكويتية لنفط الخليج
1.053.676.172 KWD	شركة صناعة الكيماويات البترولية
3.218.007.867 KWD	شركة ناقلات النفط الكويتية
1.078.170 KWD	الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية
1.976.187 USD	
367.150 GBP	
553.023 CAD	
127.000 KWD	شركة البترول الكويتية العالمية

لوائح العمل الإدارية تنظم آلية منح المكافآت وليس قانون العمل في القطاع الأهلي فقط

30 يوماً عن كل سنة من الخمس الأولى..  
و45 يوماً عن السنوات التالية

تقليص العمالة الإدارية الوافدة وفق شرائح ونقلهم إلى عقود مقاول



مراجعة المزايا العينية التي يحصل عليها الوافدون في «النفط»



احمد مغربي

كشفت احصائية أعدتها مؤسسة البترول الكويتية حول مكافآت نهاية الخدمة للعاملين الوافدين في القطاع النفطي خلال السنوات الخمس الماضية، حيث بلغت 85 مليون دينار للعاملين على سلم الرواتب في «البتترول» وشركاتها التابعة، لتستحوذ شركتي نفط الكويت والبتترول الوطنية على النسبة الأكبر من المكافآت بواقع 32,5 و35,7 مليون دينار على التوالي. وفي التفاصيل، تقول المصادر إن «البتترول» تلتزم بمنح العاملين في القطاع النفطي من الوافدين مكافآت لنهاية الخدمة وذلك وفقاً لقانون رقم 6 لسنة 2010 في شأن العمل في القطاع الأهلي، حيث يتم منح العاملين غير الكويتيين عند انتهاء خدمتهم بالشركات مكافأة نهاية الخدمة بواقع 30 يوماً عن كل سنة خدمة من سنوات الخمس الأولى و45 يوماً عن كل سنة من السنوات التالية وذلك حسب ما تنص عليه عقود العمل المبرمة معهم والنظم شؤون العاملين وللوائح الإدارية للشركات كحق اضافي او ميزة أكثر فائدة للعامل. وقالت المصادر ان الوافدين في القطاع النفطي يبلغ عددهم 3107 موظفين موزعين كالتالي: موظفان اثنان في مؤسسة البترول و2052 في شركة نفط الكويت و699 في شركة

الوافدين، حيث اتخذت خطوات رسمية لنقل الشريحة الأولى من العمالة غير الكويتية الذين يشغلون وظائف مساندة توجه القطاع النفطي إلى عقود المقاول ولشركة خاصة تمتلك فيها «المؤسسة» حصة مباشرة وغير مباشرة تقدر بـ 75٪. وتكررت أن «البتترول» حددت 150 وظيفة من العمالة الحالية من غير الكويتيين الذين يشغلون وظائف مساندة مثل سكرتارية ومراسل ومأمور بدالة ومندوب وأمين قرطاسية ومنسق إداري ومشغل توكس

البتترول الوطنية و82 في شركة صناعة الكيماويات البترولية و54 في شركة ناقلات النفط الكويتية و29 في الشركة الكويتية لنفط الخليج و143 في الشركة الكويتية للاستكشافات البترولية الخارجية «كوفيك» وموظفان في شركة البترول الكويتية العالمية بالكتب الرئيسي في الكويت و44 في الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة «كبيك». وتقوم «البتترول» حالياً بتقليص العمالة الإدارية من

## «المعدات» تعلن إعادة جدولة قرض مع «قطر الوطني»

الفائدة 50 ألف دينار. ● الـ 12 شهرا التالية ستكون قيمة القسط الشهري مع الفائدة 75 ألف دينار. ● الـ 17 شهرا التالية ستكون قيمة القسط الشهري مع الفائدة 100 ألف دينار. وبيّنت الشركة في بيانها أنه وفقاً لإعادة الجدولة الجديدة سيكون إجمالي سعر الفائدة 7٪ بدلا من 6,75٪، مؤكدة على أن الجدولة ستحسن المركز المالي للشركة وتزيد من قدرتها على تسيير أعمالها وزيادة التدفقات النقدية.

أعلنت شركة المعدات القابضة عن توصلها لإعادة جدولة قرض مع بنك قطر الوطني، مشيرة إلى أن قيمة القرض تبلغ 8 ملايين دينار تم سداد دفعات من أصل القرض حتى أصبح رصيد القرض قبل إعادة الجدولة 4,8 ملايين دينار. وأوضحت الشركة في بيان على موقع البورصة أمس، أن الجدولة ستكون على النحو التالي: ● من 1 مايو 2018 حتى 31 ديسمبر 2018 ستكون قيمة القسط الشهري مع

## 400 ألف دينار أرباح «رمال» من بيع عقار بالمهولة

وقالت الشركة في بيان على موقع البورصة أمس، إن العقار المذكور سويتم بيعه إلى أحد العملاء، وأوضحت الشركة أن الأثر المالي المترتب على المركز المالي لـ «رمال» هو تحقيق ربح بقيمة 400 ألف دينار.

أعلنت شركة رمال الكويت العقارية عن الموافقة على بيع العقار المملوك للشركة، والواقع بمنطقة المهولة - قطعة (6) - قسيمة رقم (310) بناية استثمارية، بقيمة 4,85 ملايين دينار.

## بحسب «غلف بيزنس»

# نمو أصول البنوك الكويتية الأعلى خليجياً

محمود عيسى

سجل القطاع المصرفي الكويتي في عام 2017 أعلى معدل لنمو الأصول بين القطاعات المصرفية الخليجية، وبنسبة بلغت 7٪، فيما سجل القطاع ايضا أكبر زيادة في صافي الأرباح بنسبة 15,8٪، وتلاه القطاع المصرفي الإماراتي الذي سجلت أصوله نموا بنسبة 5٪.

جاء ذلك في سياق التقرير الذي اصدرته صحيفة غلف بيزنس والذي تناول المصارف الخليجية، التي سجلت مجتمعة أداء أفضل في عام 2017 على الرغم من تباطؤ النمو الاقتصادي في المنطقة ككل.

وقالت الصحيفة ان النشاط المصرفي استمد الدعم من ارتفاع أسعار النفط واستمرار الاستثمار

في البنية التحتية في ضوء الجهود التي تبذلها الحكومات الخليجية لتنوع اقتصاداتها بطرق تتباين بين دولة واخرى. وفيما توسعت النشاطات التجارية في المنطقة في عام 2017 فقد سجلت مؤشرات ثقة المستهلك نموا، ولو بشكل طفيف. ونتيجة لذلك، فقد سجلت القائمة التي تعدها الصحيفة لأكبر البنوك الرائدة في المنطقة والتي تحتل المرتبة الأولى في

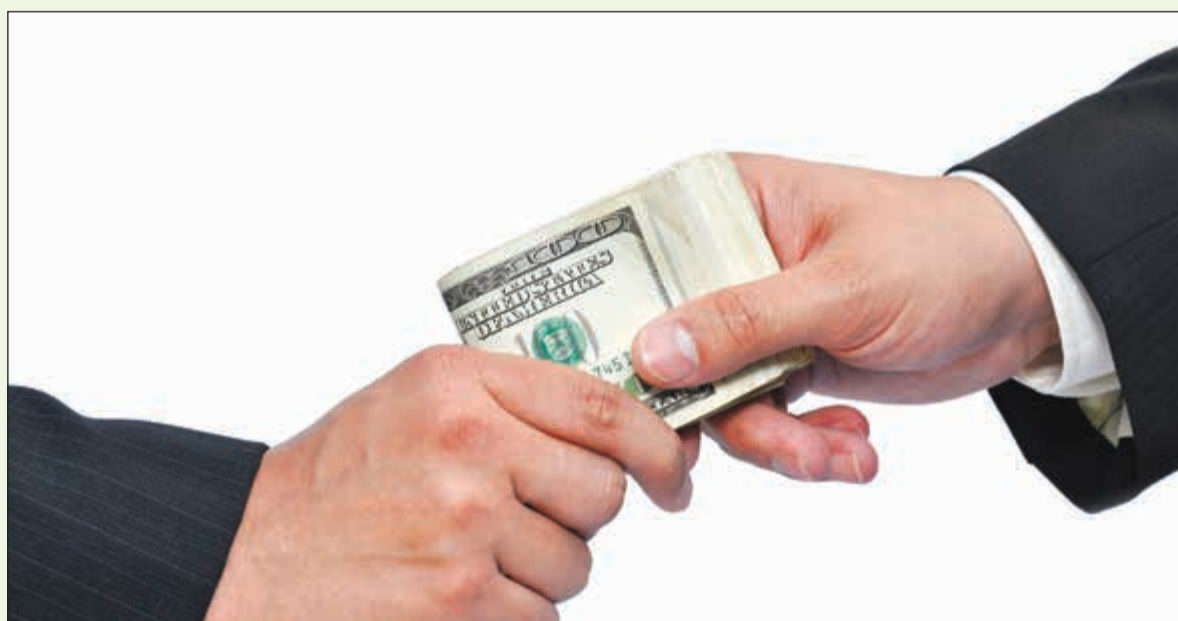
الكويت والبحرين وعمان والسعودية والإمارات والبالغ عددها 50 مصرفا - أرباحا صافية أعلى في عام 2017. وأضافت الصحيفة ان النصف الثاني من عام 2017 حمل تحديات أكبر، ولكن ثمة توقعات بتحسين النمو الاقتصادي في المنطقة بشكل طفيف في عام 2018، ما من شأنه، جنبا إلى جنب مع جهود التنويع، توفير زخم للقطاع المصرفي هذا العام،

في البنية التحتية في ضوء الجهود التي تبذلها الحكومات الخليجية لتنوع اقتصاداتها بطرق تتباين بين دولة واخرى. وفيما توسعت النشاطات التجارية في المنطقة في عام 2017 فقد سجلت مؤشرات ثقة المستهلك نموا، ولو بشكل طفيف. ونتيجة لذلك، فقد سجلت القائمة التي تعدها الصحيفة لأكبر البنوك الرائدة في المنطقة والتي تحتل المرتبة الأولى في

البنك	الأصول في 2017 (مليون دولار)	الأصول في 2016 (مليون دولار)	صافي الأرباح (مليون دولار)
الوطني	86207	79085	1133
بينت	57477	53911	709
يرقان	24554	23751	229
الخليج	18819	17863	159
التجاري	14552	13479	184
الأهلي	14443	14000	118
يوبيان	13147	11360	158
الدولي	6347	6032	59

## بحسب تقرير إرنست ويونغ «EY»

# الفساد أكبر خطر يواجه الشركات في المنطقة



الدراسة إلى أنه غالبا ما تكون هناك فجوة بين استحداث قوانين أقوى لمكافحة الفساد وبين حدوث تغيير ملموس في السلوك. وعلى الرغم من إصدار قوانين جديدة وتكثيف العمل على تطبيقها، إلا أنه لا تزال هناك سلوكيات غير متوافقة مع تلك القوانين. وتسعى الحكومات في منطقة الشرق الأوسط لمعالجة هذه المسألة. وأضاف شارل: «لا يزال السلوك غير الأخلاقي في مجال الأعمال يشكل تحديا مثيرا للقلق، إذ لا تزال الشركات عرضة للكثير من الضرر على مستوى سمعتها وعلى المستوى المالي. ويجب على الإدارة تحديد ومعالجة الأسباب الجذرية لمثل هذه السلوكيات في شركاتهم. كما تحتاج برامج الامتثال إلى مواكبة التقدم التكنولوجي السريع وبيئة المخاطر متزايدة التعقيد في العمليات التجارية».

إلى أن 42٪ من المديرين التنفيذيين المشاركين فيه من منطقة الشرق الأوسط يعتقدون أن ممارسات الفساد لا تزال منتشرة على نطاق واسع في قطاع الأعمال التجارية. وكشف التقرير أن الأفراد يتهربون من المسؤولية عند سؤالهم عن الجهة المسؤولة عن ضمان تحلي الموظفين بالنزاهة، إذ أظهرت نتائج الاستطلاع بأن 50٪ من المشاركين يعتقدون أن النزاهة هي مسؤولية المديرين أو مجلس الإدارة بالدرجة الأولى، بينما يرى 14٪ فقط أنه يجب على جميع الأفراد أن يتحملوا المسؤولية عن شركاتهم وأن يتصرفوا بنزاهة. وفي هذا الشأن، قال رئيس خدمات التحقيق في قضايا الاحتيال والمنازعات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لدى EY، شارل شيرمون: «تشير نتائج

قال تقرير إرنست ويونغ (EY) العالمي إنه رغم فرض الهيئات التنظيمية ووكالات إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم غرامات مالية تزيد قيمتها على 11 مليار دولار منذ عام 2012، فإن مخاطر الفساد في منطقة الشرق الأوسط لا تزال مرتفعة. وأشار 48٪ من المشاركين في استطلاع الرأي من منطقة الشرق الأوسط إلى أن الاحتمال للفساد هما الخطر الأكبر على شركاتهم (51٪)، تليه الهجمات السيبرانية (38٪). هذا، وجمع 97٪ من المشاركين في استطلاع الرأي على أهمية إثبات أن شركاتهم تعمل بنزاهة، إلا أن 39٪ منهم ما زالوا يعتقدون أن تقديم دفعات نقدية هو أمر مقبول إذا كان ذلك سيساعد الشركة على الصمود وتجاوز فترات الركود الاقتصادي. كما يشير استطلاع الرأي لهذا العام